

في ندوة لبنك الدوحة

## العلاقات الثنائية بين قطر والصين فرصة لتعزيز آفاق النمو والازدهار



الدوحة - لوسيل

استضاف بنك الدوحة ندوة تفاعلية مع العملاء عبر الإنترنت بعنوان «آفاق وفرص التعاون الثنائي بين قطر والصين» وقد شارك في هذه الندوة كمتحدثين رسميين كل من السيدة/ سارة سادة، مستشارة في سفارة دولة قطر لدى الصين، والسيدة/ ليو جان، نائب رئيس غرفة التجارة الصينية لاستيراد وتصدير الآلات والمنتجات الإلكترونية، والسيد/ ليو ياو، الأمين العام لمجلس الأعمال الصيني في قطر والمدير العام لإدارة تمويل الشركات في بنك الصين فرع قطر للمال، والسيد/ هنري وونغ، الشريك في عمليات الدمج والاستحواذ وضريبة الأسهم الخاصة في شركة كي بي إم جي الاستشارية المحدودة في الصين.

وقد قام السيد/ بيتر لو، رئيس المكتب التمثيلي لبنك الدوحة في شنغهاي، بإلقاء كلمة الترحيب بالمشاركين في الندوة. وقد تقدم الدكتور ر. سيتارامان بجزيل الشكر إلى كل من سعادة السيد محمد بن عبدالله الدهيمي، سفير دولة قطر لدى جمهورية الصين الشعبية، و سعادة السيد/ تشو جيان سفير جمهورية الصين الشعبية لدى دولة قطر على تعاونهم ومشاركتهم في هذه الندوة.

وقد تحدث الدكتور ر. سيتارامان عن التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والصيني قائلا: «وفقاً للتقرير الصادر عن البنك الدولي في يونيو 2021، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5,6% في عام 2021. ويتوقع كذلك أن تنمو الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 5,4% في عام 2021. أما بشأن اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، فيتوقع أن تشهد نمواً بنسبة 6% في عام 2021. وفيما يتعلق بالاقتصاد الصيني، فيتوقع أن ينمو بنسبة 8,5% في عام 2021. وفي مايو 2021، قرر البنك المركزي الصيني خفض قيمة العملة الوطنية، اليوان، لأدنى مستوى مقابل الدولار الأمريكي منذ ثلاث سنوات. وقد صرح البنك المركزي الصيني أن المؤسسات المالية بحاجة إلى زيادة نسبة ودائعها بالعملات الأجنبية. وقد حدد البنك المركزي مستوى مؤشر نقطة المنتصف لليوان الصيني بحيث يكون أقل من مستوى الدولار الأمريكي.» وقد قامت السيدة/ سارة سادة، مستشارة في سفارة دولة قطر لدى الصين، بتسليط الضوء على العلاقات التجارية بين البلدين وأفادت بأن العلاقات الدبلوماسية بدأت بين

قطر والصين منذ عام 1988 وشهدت بعد ذلك ازدهاراً تدريجياً في جميع المجالات. كما تحدثت سيادتها عن مجالات التعاون السياسي والإقليمي والزيارات المتبادلة بين البلدين. وفي عام 2014، تم عقد شراكة استراتيجية بين الدولتين بعد الزيارة التي قام بها حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى إلى جمهورية الصين الشعبية. أما في المجال الاقتصادي، فهناك العديد من مجالات التعاون على مختلف الأصعدة. وتعد الصين ثاني أكبر مشتر للغاز الطبيعي المسال والمواد الكيميائية من قطر. وقد تزايد الطلب بشكل كبير على الغاز الطبيعي المسال في الصين. كما هناك عدد من الإجراءات المتخذة لتعزيز سبل التعاون المالي وإنشاء منصات لتداول العملات وأسواق للسندات في آسيا. وبإمكان دولة قطر الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات التي تقدمها الشركات الصينية. وتسعى الحكومة القطرية إلى تعزيز مجالات الشراكة مع الصين وتوطيد علاقاتها الاقتصادية والثقافية معها على كافة الأصعدة. وقد ازدهرت السياحة بين البلدين على مدار الأعوام السابقة، وهي مثال على التعاون الدولي والصداقة بين البلدين.

ومن جانبها تحدثت السيدة/ ليو جان، نائب رئيس غرفة التجارة الصينية لاستيراد وتصدير الآلات والمنتجات الإلكترونية عن آفاق وفرص التعاون الثنائي بين قطر والصين قائلة: «شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين تطوراً شاملاً وسريعاً في السنوات الأخيرة. وفي عام 2020، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 10,9 مليار دولار أمريكي. وتتمثل أهم الصادرات الصينية في الآلات والمعدات والمنتجات الكهربائية والإلكترونية والمنتجات المعدنية بينما تتمثل أهم وارداتها في الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام والبولي إيثيلين ومنتجات الطاقة الأخرى. هذا وتزداد مشاركة الشركات الصينية في العديد من المشاريع الرئيسية في قطر مثل مشاريع الخزانات الاستراتيجية الضخمة للمياه، وإستاد لوسيل، وميناء حمد، وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها.

وقد تحدثت السيدة/ ليو ياو، الأمين العام لمجلس الأعمال الصيني في قطر والمدير العام لإدارة تمويل الشركات في بنك الصين فرع قطر للمال، عن قيادة الأعمال والازدهار الاقتصادي في قطر وسلط الضوء على عوامل الجذب الرئيسية لممارسة الأعمال التجارية في قطر. ومن بين هذه العوامل الاستقرار السياسي الذي تتمتع به دولة قطر بين دول الشرق الأوسط، وتميزها بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأكبر من بين دول العالم وسرعة نمو اقتصادها وغيرها من العوامل الأخرى. هذا وتتمتع الصين بميزة تنافسية في مجال تكنولوجيا المعلومات وتمتلك المهارات والكفاءات والخبرة الكبيرة في بناء مشاريع البنية التحتية. ويتميز رواد الأعمال الصينيون بتكليفهم السريع مع أوضاع وظروف السوق المتغيرة وكفاءتهم في التحكم في التكاليف الأمر الذي سيمكن هؤلاء المستثمرين الصينيين من النجاح في السوق القطري. هذا وبإمكان مجلس الأعمال الصيني في قطر تقديم معلومات قيمة عن السوق وتنظيم رحلات عمل إلى كل من قطر والصين بهدف تعزيز التجارة الثنائية وتدفقات الاستثمار بين البلدين.

وقد تحدثت السيدة/ هنري وونغ، الشريك في عمليات الدمج والاستحواذ وضريبة الأسهم الخاصة في شركة كي بي إم جي الاستشارية المحدودة في الصين عن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين ومن ضمنها الضرائب، والاستثمار، والحياسة، والكيانات القانونية، والتمويل، والأرباح كما قارن الإطار التنظيمي، وهيكل الشركات، وأنظمة مراقبة الصرف الأجنبي والسياسات المحاسبية بين البلدين. كما تناول السيد/ هنري في حديثه تفاصيل مختلفة عن ضريبة دخل الشركات، وضريبة الدخل الفردي، وضريبة القيمة المضافة، ورسوم الطابع، وضريبة العقارات، وضريبة الاستهلاك، والرسوم الجمركية المطبقة في البلدين. وفي الختام، قدم السيد/ هنري ملخصاً موجزاً عن المعاهدات الضريبية الرئيسية بين البلدين.